ردمد
٢٥١٨-٩٢٧١
ردمد الالكتروني
٢٥١٨-٩٣٦٠

ديوان الوقف السني
العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية
مركز الدراسات الافريقية

مجلة دراسات افريقية

مجلة فصلية محكمة
تعنى بشؤون القارة الافريقية
تصدر عن مركز الدراسات الافريقية

العدد
الثالث والعشرون
المجلد الثالث
ذي الحجة ١٤٤٧ هـ
حزيران - ٢٠٢٦ م

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

أعضاء هيئة التحرير

ت	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
١	أ.م أمجد زين العابدين طعمة	علاقات دولية	الجامعة المستنصرية	العراق
٢	أ.د. ذاكر محي الدين عبد الله	تأريخ إفريقيا	جامعة الموصل	العراق
٣	أ.د. نوار جليل هاشم	علاقات دولية	الجامعة المستنصرية	العراق
٤	أ.د. محمد محمار جي	تاريخ إفريقيا	الجامعة الإسلامية بمنيسوتا	الولايات المتحدة
٥	أ.د. عبد الله الفيكي البشير	تاريخ إفريقيا	جامعة الخرطوم	السودان
٦	أ.د. أحمد عبد الدايم محمد	تاريخ إفريقيا	جامعة القاهرة	مصر
٧	د. ياسر محمد العبيد	الاقتصاد الإفريقي	جامعة إفريقيا العلمية	السودان
٨	د. أبو بكر فضل محمد	باحث في الدراسات الإفريقية	مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر	السودان
٩	أ.م.د. إبراهيم برمة أحمد	الحضارة الإسلامية	جامعة الملك فيصل	تشاد
١٠	أ.م.د. سايو بابا دينى	دراسات إفريقية	جامعة الهدى	بوركينا فاسو
١١	أ.م.د. سعيد ناسرى برونغوا	الحضارة الإسلامية	جامعة الزيتونة	تونس
١٢	أ.م.د. نافع جميل خلف الهلال	العقيدة والفكر الإسلامي	جامعة الكوفة / كلية التربية الأساسية	العراق
١٣	د.عبدالوهاب الطيب بشير	علوم سياسية	مركز البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة إفريقيا	السودان
١٤	أ.م. عماد الدين حسين بحر الدين	الدراسات الإستراتيجية	الزعيم الأزهري/ معهد البحوث والدراسات السودانية والدولية	السودان

المجلد الثالث
العدد الثالث والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

شهر ذو الحجة ١٤٤٧هـ
حزيران ٢٠٢٦م

volume 3
Issue 23

Journal of African Studies

Dhul-Hijjah 1447
June . 2026

المحتويات

الانتخابات العامة في تنزانيا ٢٠٢٥م قراءة في المشهد السياسي	بدر الدين رحمة محمد علي	٢٣
العلاقات المغربية الموريتانية في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية في المدّة من ١٩٥٦-٢٠١١م	آدم محمد حسن ابكر كبس	٥١
الموقف الإثيوبي من توزيع الأملاك الإيطالية بشرق أفريقيا: دراسة في الدبلوماسية الإفريقية الناشئة (١٩٥٠-١٨٨٩)	عمار أبكر محمد إدريس	٦٩
الأمن المائي في أفريقيا والقانون الدولي العام	يحيى حسن جديع صفاء خليل كاظم	١٠٣
بوكو حرام: رؤية في النشأة والقدرات وسبل المواجهة	عبـدهـ مختـار موسى	١٢٥
دبلوماسية الشراكة: دراسة في التوجه الصيني تجاه أفريقيا	امجد زين العابدين طعمة غسان كريم مجذاب	١٥٧

المجلد الثالث
العدد الثالث والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

شهر ذو الحجة ١٤٤٧هـ
حزيران ٢٠٢٦م

volume 3
Issue 22

Journal of African Studies

Dhul-Hijjah 1447
June . 2026

الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار في دول القارة الأفريقية	مهند عبد الواحد النداوي	١٩١
تاريخ نشأة نظام الحواكير في دارفور وتطورها(٢٠٠٨ – ٢٠١٨م)	حنان عبد الرحمن عبد الله التجاني حافظ عمر محمد عمر	٢٢٣
قناة موزمبيق: الأمن البحري في مواجهة القرصنة والصراع الجيوسياسي	تامر سامي	٢٤٥
حرب السودان وتداعياتها الأمنية على الدولة الليبية ٢٠٢٣-٢٠٢٥م	محمود عبد السلام الدالي سعيد علي كوزي إدريس علي إدريس مخلوف	٢٧١
شخصية العدد: كوامي نكروما: سيرة قائد التحرر الإفريقي وبناء الدولة الغانية	حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي	٣١٣
عرض كتاب: داخل أفريقيا، تأليف: جون جنتر	لؤي جمعة فاضل	٣٢٥

الانتخابات العامة في تنزانيا ٢٠٢٥م

قراءة في المشهد السياسي

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

الانتخابات العامة في تنزانيا ٢٠٢٥م
قراءة في المشهد السياسي

د. بدر الدين رحمة محمد علي
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة القرآن الكريم– أم درمان
badrrahama2@gmail.com

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ٤/ ٢٠٢٦

تاريخ القبول:
٣٠/ ٤/ ٢٠٢٦

تاريخ النشر:
١/ ٦/ ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية:
الانتخابات العامة، تنزانيا ٢٠٢٥، المشهد السياسي، التحول الديمقراطي، الأحزاب السياسية، مشاركة الناخبين، الحوكمة الانتخابية.

ملخص البحث:

تناولت الورقة الانتخابات في تنزانيا ٢٠٢٥م باعتبارها تمثل التحول الديمقراطي في البلاد، وركزت الورقة على التجربة الديمقراطية، التي مرت بها تنزانيا منذ ١٩٩٢ – ٢٠٢٥م وهي مرحلة مهمة للنظام السياسي وتطور الحكم في تنزانيا، ووقفت على الإطار الدستوري والقانوني المنظم للانتخابات، ودور اللجنة الوطنية للانتخابات، وناقشت برامج أبرز الأحزاب المنافسة في السباق الانتخابي، وتوصلت إلى أن الانتخابات تمثل خيارًا ديمقراطيًا لتعزيز الاستقرار السياسي، والاعتراف بالتعددية السياسية، ومن المتوقع فوز الحزب الحاكم فوزا كاسحا واستمرارًا في الحكم.

المجلد الثالث العدد (٢٣)
شهر ذو الحجة – ١٤٤٧هـ
حزيران ٢٠٢٦م

The 2025 General Elections in Tanzania: A Reading of the Political Landscape

Dr. Badr Eldin Rahama Mohamed Ali
Professor of Political Science and International Relations
– University of the Holy Quran and Islamic Sciences
Omdurmanbadrrahama2@gmail.com

Received:
25/4/2026
Accepted:
30/4/2026
Published:
1/6/2026

Keywords:
2025 General Elections in - Tanzania - Political Landscape- Democratic Transition- Political Parties Voter Participation - Electoral Governance

Journal of African Studies
volume (3)
Issue (23)
Dhul-Hijjah 1447 H

Absrract

This paper examines the 2025 general elections in Tanzania, which mark a crucial stage in the country's democratic transition. It explores the democratic experience that Tanzania has undergone from 1992 to 2025, highlighting this period as a significant phase in the evolution of its political system and governance structures.

The study analyzes the constitutional and legal frameworks governing the electoral process, the role of the National Electoral Commission, and evaluates the programs and platforms of the competing political parties participating in the 2025 electoral race.

The paper concludes that the 2025 elections represent an important democratic milestone aimed at consolidating political stability and reaffirming Tanzania's commitment to international standards of good governance. It further emphasizes the dominant victory and continued rule of the ruling party, reflecting both the continuity and challenges of Tanzania's democratic trajectory.

مقدمة:

الدول والمجتمعات تتطور وتتبدل عبر التاريخ، والمجتمع الديمقراطي بكل أشكاله الإيجابية السلبية هو تحولات تمر بها المجتمعات البشرية، وهي نتاج آلية عمل كل البِنَى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعقيداتها. إن التحول الديمقراطي لا يتحقق إلا بقوانين موضوعية تتحكم في الواقع السياسي، وهذا يعني أن التجربة الليبرالية في تنزانيا يستوجب توافر ظروف موضوعية لها.

تكمن أهمية هذه الورقة في أنها تصدت لإثراء الأدبيات السياسية حول الانتخابات والتحول الديمقراطي في تنزانيا، ومدى قَبُول التعددية السياسية في الواقع التنزاني المعاصر، وتقدم إشارات حول مستقبل الاستقرار السياسي في تنزانيا، باعتباره نموذجًا لدول شرق أفريقيا، التي بدأت خطوات مقدرة نحو الانتخابات العامة في أكتوبر ٢٠٢٥م.

تهدف الورقة إلى دراسة موازين القِوَى بين الحزب الحاكم والمعارضة، وهي عِلاقة معقدة في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي أم استمرارية للحزب الحاكم، كما هو في كثير من البلاد الأفريقية. وتقف الورقة على تحليل الإطار الدستوري في تحليل قانون الانتخابات في تنزانيا.

تسعى الورقة إلى صياغة إطار عام للتحديات، التي تواجه نزاهة الانتخابات، والسيناريوهات المحتملة لنتائج انتخابات تنزانيا في أكتوبر ٢٠٢٥م، وتداعيات ومآلات نتائج الانتخابات على الاستقرار السياسي في تنزانيا والسلام المجتمعي، وهل تؤدي الانتخابات إلى تحول ديمقراطي أو يكون استمرارية لسيطرة الحزب الحاكم؟

قامت الورقة على رؤية أساسية، تتمثل في أن إجراء الانتخابات في أجواء سياسية معقدة في تنزانيا باعتقال زعيم الحزب المعارض، بأن تأتي نتائج الانتخابات لتعزيز هيمنة الحزب الحاكم لوجود المؤسسات الانتخابية تحت سيطرته على كل المؤسسات، التي تدير عملية الانتخابات، وقد تحقق المعارضة بعض المكاسب، لكن يتوقع أن

تكون محدودة بفعل القيود السياسية، التي يفرضها الحزب الحاكم، مع أنّ المجتمع الدولي الإقليمي، سيكون مؤثرًا في تعزيز الشفافية، والحد من العنف الانتخابي.

تعتمد المنهجية المتبعة الورقة المنهج الوصفي– التحليلي في السياق السياسي والقانوني، والمنهج المقارن بين انتخابات ٢٠٢٥م والانتخابات السابقة في أعوام: ٢٠١٠م، ٢٠١٥م، ٢٠٢٠م، ومنهج دراسة الحالة، هو الانتخابات العامة في تنزانيا ٢٠٢٥م نموذج.

تتمثل الفرضيات التي تقوم عليها الورقة في أن الانتخابات قائمة في مواعيدها، وأن هنالك عِلاقة عكسية لما يكسبه الحزب الحاكم في الأصوات تخسره الأحزاب المعارضة؛ ثَمّ هنالك عِلاقة صفرية أصوات الأحزاب المعارضة، خصما على أصوات الحزب الحاكم في الانتخابات.

تتمثل إشكالية البحث في طبيعية التحول الديمقراطي في تنزانيا عبر انتخابات أكتوبر ٢٠٢٥م هل تؤدي إلى استمرارية الحزب الحاكم CCM أم تحدث تحولا ديمقراطيًا بمشاركة المعارضة؟

التجربة الديمقراطية في تنزانيا:

عرفت تنزانيا نظام الحزب الواحد منذ الاستقلال عام ١٩٦١م، بزعامة جوليوس نايريري، وهو يعتبر من دعاة الاشتراكية الأفريقية. وكان مهمومًا بالوحدة الوطنية التنزانية، وتم الإقرار لنظام الحزب الواحد بزعامة حزب الاتحاد الوطني الأفريقي التنزاني TANU بعد الاتحاد مع زنجبار عام ١٩٧٧م. وقد ظهر حزب الثورة CCM، وتميزت هذه المرحلة بقدر من الاستقرار، وقادت إلى الوحدة الجاذبة، ولم تحدث حروبا أهلية، مقارنة بالدول الأفريقية ما بعد الاستقلال. واعتبر الآباء المؤسسون لتنزانيا بأن نظام الحزب الواحد أفضل؛ لأن التعددية السياسية– تؤدي إلى انقسام المجتمع التنزاني في وقت الدولة محتاجة للوحدة.

بعد نهاية الحرب الباردة، وفشل تجرِبة الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي–

بدأت النخب السياسية في تنزانيا- البحث عن التعددية السياسية، وأقرتها في دستور ١٩٩٢م. وإضافة لمتطلبات الواقع الدولي الجديد، بعدما طرحت المؤسسات الدولية المالية المانحة، وهيئات التعاون الدُّوَليّ- مفهوم الحكم الرشيد شرط أساسي؛ لتقديم القروض والمنح للدول عبر المشروطيه السياسية.

إن عملية الانتقال نحو الديمقراطية التعددية في أفريقيا لا يمكن النظر إليها باعتبارها انعكاسًا لمتغيرات دولية خارجية، أو أنها مجرد تحقيق لإرادة الدول والمؤسسات الدولية المانحة، كما يشير إلى ذلك بعض أنصار الحزب الواحد أو الدارسين ذوي النظرة الأحادية في التفسير. صحيح أن الحركة الديمقراطية في الواقع الأفريقي، كما يقول كلود ابك Cloude ABC، أصبحت تحتل صدارة اهتمام العالم في بداية التسعينات، وأن أفريقيا تعيش لحظة ديمقراطية تتضح ملامحها في تزايد المطالب الشعبية المنادية باحترام حقوق الإنسان، وحرياته الأساسية بإضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات الحكم والسياسة.[١]

تمثل المرحلة الثانية من التجربة الديمقراطية في تنزانيا الانتقال إلى التعددية السياسية، التي بدأت إرهاصاتها عام ١٩٩٢م. وعملية الانتقال من مرحلة إلى مرحلة ليست قضية سهلة، بل هي ميلاد جديد ومفاهيم وآفاق جديدة، تحتاج إلى تفسير ودراسة موضوعية وعلمية للواقع التنزاني المعاصر، حتى تستجيب للتعددية السياسية، بنشر ثقافة الديمقراطية، وقبول الآخر والتداول السلمي للسلطة. أُدخل التعديل الدستوري عام ١٩٩٢م ليسمح بالتعددية السياسية، وتأسست عدة أحزاب، وجرت الانتخابات ١٩٩٥. وتعتبر أول انتخابات رئاسية وبرلمانية متعددة الأحزاب، وشكلت تحولا نحو التحول الديمقراطي. وقد فاز حزب الثورة CCM بالرئاسة والبرلمان، وطعنت أحزاب المعارضة في الانتخابات، مدعية تزوير الأصوات، وقدمت المعارضة التماسًا للمحكمة العليا لإلغاء نتائج المجلس التشريعي، لكنه قوبل بالرفض.

(١) د. حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الإفريقية، الناشر مركز ودراسات المستقبل الإفريقي، الطبعة الأولى، بتاريخ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ١٢٢.

في التجربة الديمقراطية الرابعة في تنزانيا ٢٠١٠- ٢٠١٥م- بدأت تحقق بعض أحزاب المعارضة مكاسب نسبية، خاصة دخول أعضاء إلى البرلمان، مثل حزب الديمقراطية والتقدم CHADEMA. وفي المدّة من ٢٠١٥ – ٢٠٢٠م شهدت تنزانيا قمعا للحريات السياسية والإعلامية في عهد الرئيس جون ماغوفولي، وجرت الانتخابات ٢٠٢٠م وَسَط اتهامات بالتزوير، وغياب التنافسية، حيث فاز CCM بأغلبية ساحقة.

بدأت عملية الإصلاح السياسي وآفاق التحول الديمقراطي، بعد وفاة ماغوفولي، حيث تولت سامية حسن الرئاسة كأول امرأة رئيسة لجمهورية تنزانيا، وقامت بإصلاحات دستورية، وأجرت حوارًا مع المعارضة. وأعلنت استعدادها لإصلاح قوانين الأحزاب والانتخابات، بالطبع مثل هذه الإصلاحات تعطي التجربة الديمقراطية البعد الليبرالي كتجربة، تقود إلى تحول ديمقراطي حقيقي.

نلاحظ من السمات العامة للتجربة الديمقراطية التنزانية- ضعف المؤسسات الديمقراطية، وهيمنة حزب واحد CCM منذ الاستقلال، حتى اليوم. وأن هنالك استقرارًا سياسيًا نسبيًا، مقارنة بدول شرق أفريقيا. والآن تستعد تنزانيا إلى إجراء انتخابات في ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥م.

ملامح النظام السياسي في تنزانيا:

نظام الحكم في تنزانيا نظام جمهوري رئاسي متعدد الأحزاب، ومن عادة النظم الجمهورية أن تتركز كثير من الصلاحيات في يد رئيس الجمهورية، حيث يكون الرئيس هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة بصلاحيات واسعة، يحددها الدستور، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وينتخب الرئيس ونائب الرئيس لمدة خمس سنوات بالاقتراع الشعبي المباشر. والسلطة التنفيذية يرأسها رئيس الوزراء، والسلطة التشريعية تتمثل في الجمعية الوطنية أو البرلمان Bunge. ويتكون من مجلس واحد يضم نوابًا بالانتخاب العام، وآخرين يتم تعيينهم بواسطة الرئيس إضافة إلى ممثلي

زنجبار. والسلطة القضائية تتميز بأن القضاء فيها مستقل على رأسه المحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف.

اعتمدت تنزانيا في دستور ١٩٩٢ نظام التعددية الحزبية، ودستور ١٩٧٧م هو المرجعية الأساسية لتنظيم السلطات والعلاقات بين الاتحاد وزنجبار. ومن أهم الأحزاب في تنزانيا حزب الثورة CCM Chame cha Mapindu، ويمثل حزب الأغلبية، والحزب الحاكم منذ الاستقلال، وهناك حزب تشاديما party of De- mocracy and progress CHADEMA، وجبهة المواطنين المتحدين CUF Civil United Frontتستمد قواعدها الشعبية، ونفوذها في زنجبار. وهناك حزب له حضور في بعض المناطق الحضرية وهو حزب معارض NCCR- Mageuz-i(National convention for construction). وهنالك حزب العمال التنزاني TLP (Tanzania labor party) وهو من أقدم الأحزاب المعارضة.

انتخابات ٢٠٢٥م استمرارية ام تحول ديمقراطي:

إن الحديث عن النظام الديمقراطي لا يكتمل إلا إذا كفل النظام المشاركة في الأمر العام للدولة لأكبر عدد من أفراد الشعب عبر انتخابات حرة نزيهة؛ لتحقيق التحول الديمقراطي في تنزانيا، التي تشهد حملات انتخابات استعداد لإشراك الشعب في اختيار رئيس الجمهورية ونواب الشعب في البرلمان، إقرارا لسلطة الشعب، وترسيخ الحكم الدستوري، والتمثيل الشعبي عبر حق الانتخاب العام؛ لتحقيق الديمقراطية الليبرالية، والتحول الديمقراطي.

يمكن ببساطة تعريف الليبرالية السياسية بأنها قاعدة قانونية، تعترف بحريات وحقوق معينة للفرد غير خاضعة لسيطرة الحكومة. أما الديمقراطية فهي الحق المعترف به من الجميع لكافة المواطنين في الاقتراع، والمشاركة في النشاط السياسي، ويمكن اعتبار حق المشاركة في السلطة السياسية حقا ليبراليا آخر، بل هو أهم الحقوق

الليبرالية، لهذا السبب كانت الليبرالية وثيقة الصلة تاريخيا بالديمقراطية.[١]

أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة في تنزانيا- تنظيم الانتخابات الرئاسية البرلمانية المحلية في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥م في ظل جدل أثاره استبعاد حزب المعارضة الرئيسي وزعيمها المعتقل، ودعا رئيس اللجنة جاك ويس موامبيغيلي القوي السياسية إلى «احترام القوانين واللوائح»، مشددًا على أهمية المشاركة في العملية الديمقراطية. ومن المقرر فتح باب الترشيح بين ٩ - ٢٧ أغسطس. وقد قررت الهيئة الانتخابات عدد المسجلين بنحو ٣٧,٦٥ مليون ناخب.

في أبريل الماضي قررت اللجنة الانتخابية استبعاد حزب «تشاديما» من الاستحقاق الديمقراطي عقب توقيف زعيمه توندو ليسو بتهمة «الخيانة»، التي تصل عقوبتها إلى الإعدام بموجب القانون المحلي. وقد أثار القرار انتقادات من المعارضة، ومنظمات حقوقية، اتهمت حكومة الرئيسة سامية صولحو حسن بالعودة إلى نهج استبدادي، يذكّر بفترة الرئيس الراحل جون ماغوفولي (٢٠١٥ – ٢٠٢٠م).

وكانت الرئيسة قد أعلنت حلّ البرلمان نهاية يونيو/ حَزِيران، متعهدة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في خطوة رآها مراقبون محاولة لطمأنة الداخل والخارج بشأن نوايا الحكومة الإصلاحية.[٢]

تأتي أهمية انتخابات ٢٠٢٥ في ظروف معقدة بالداخل التنزاني، بمشاركة النظام الإقليمي الأفريقي، وتدخلات النظام الدُّوَلِيّ، مما يتطلب قراءة المشهد السياسي الداخلي عبر تطور التجربة الليبرالية في تنزانيا في الحقب المختلفة، منذ تحقيق الاستقلال، فعندما تم طرد المستعمر- بدأت الصفوة السياسية في تنزانيا تبحث عن صيغة للحكم، إذ

---

(١) فرانسيس فوكاياها، نهاية التاريخ وخاتمة البشر، ترجمة حسن أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، تاريخ ١٩٩٢م، ص٥٤.

(٢) تنزانيا تحديد موعد الانتخابات مع استبعاد حزب المعارضة، وزعيمها، الجزيرة نت ٢٧/ ٧/ ٢٠٢٥م، https://wwwa.aljazera.net

المشكلة التي واجهت القيادات التنزانية، هي كيفية خلق الشرعية للنظام السياسي الملائم للمجتمع التنزاني باعتباره مجتمعًا أبويًا وعشائريا أقرب لصيغة الحزب الواحد.

بعد الاستقلال في عام ١٩٦١م أخذت تنزانيا طريق التطور الاشتراكي لتحقيق التنمية الاقتصادية حتى منتصف الثمانينات كدولة يهيمن عليها الحزب الواحد، ثم بدأت الإصلاحات السياسية الدستورية والاقتصادية في عهد الرئيس علي حسن مويتي، ففي فبراير ١٩٩٢م أصدر القرار باتخاذ التعددية السياسية نظامًا للحكم، مما أدى إلى تسجيل أحد عشر حزبا سياسيًا، وأجرت تنزانيا أول انتخابات رئاسية لها عام ١٩٩٥م، وتم انتخاب بنيامين مكايا من حزب CCM الحاكم كأول رئيس في ظل نظام متعدد الأحزاب، ثم اتبعت الانتخابات الرئاسية التالية عام ٢٠٠٠م نمطا مماثلًا حافظ حزب CCM الحاكم على موقعه المهيمن على السلطة التنزانية.

ثم أجرت تنزانيا انتخاباتها العامة الثالثة في ديسمبر٢٠٠٥م التي تم تأجيلها بسبب وفاة مرشح نائب رئيس حزب تشاديما جومبي محمد جومبي، فقام الرئيس بنجامين مكابا، بعد أن قضى فترتين في الولاية بتسليم السلطة إلى جاكايا كيكويتي الرئيس الجديد من حزب CCM الحاكم.

فاز حزب CCM ب ٢٦٤ مقعدًا من أصل ٣٢٣ مقعدًا في الجمعية الوطنية. وفي أكتوبر ٢٠١٠م- أجرت تنزانيا انتخاباتها الرابعة، وهي لحظة تاريخية فذة؛ لأنها كانت المرة الأولى التي يفوز فيها حزب معارض بأصوات ومقاعد كبيرة في الجمعية الوطنية. وفي عام ٢٠١٥م تم إجراء الانتخابات العام الخامسة لتنزانيا، وفاز فيها مرشح الحزب الحاكم جون ماغوفولي، ورفض لواسا فورًا الاعتراف بانتصار ماغوفولي، ووصف بأنه معركة خاسرة، لا حرب خاسرة، غالبية التنزانيين قبلوا انتصار ماجوفولي بسبب فوزه الساحق؛ انتقالًا إلى الانتخابات العامة السادسة في تنزانيا، التي أجريت في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠م، حيث خرج الحزب الحاكم منتصرًا مرة أخرى.[١]

(١) الأزمة السياسية في تنزانيا وانعكاساتها على الانتخابات العام ٢٠٢٥م https://alatarike.org

الإطار القانوني والدستوري للانتخابات:

الإطار القانوني الذي ينظم الانتخابات في تنزانيا، هو قانون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ومجالس البلديات presidential parliamentary and councilors Elections Act,2024.

من أهم المواد التي ينص عليها القانون للترشيح الرئاسة- هو أن يكون المرشح مواطنًا تنزانيًا، وأن يبلغ من العمر ٤٠ عاما، وأن يكون عضوا في حزب سياسي.

يتحدث هذا القانون عن النزاهة بالنسبة إلى الاقتراع ورقابة التصويت، ويحدد الإجراءات التفصيلية للتصويت والصناديق، وكيفية التعامل مع الشغب أو الاضطرابات في أثناء عملية التصويت، التي تحدث بين المواطنين، وينص القانون على مواد تكفل الطعون والدعاوي الانتخابية، مثل الاعتراض على نتائج الانتخابات البرلمانية أو مجالس البلديات، وهناك مواد خاصة لمعاقبة التزوير والرشوة والتأثير غير المشروع والإعلان الكاذب، وينظم القانون مقاعد للمرأة في البرلمان والمجالس المحلية، بناء على نتائج التصويت، وأدخلت مواد أخرى لتجريم العنف ضد النساء والتحرش الجنسي في الحملات الانتخابية.

توجد قواعد تنظيمية خاصة بالدعاوي الانتخابية National Elections ACT والقوانين الفرعية Rules، وكثير من القواعد القديمة تم إلغاؤها في ١١ يوليو ٢٠٢٥م استعدادًا لانتخابات أكتوبر ٢٠٢٥م.

شهدت الساحة السياسية التنزانية- تطورا مفاجئًا بإعادة إدراج اسم لوهاغا مبينا القيادي المعارض ضمن قائمة المرشحين، بعد أن ألغت المحكمة العليا قرار استبعاده، الصادر من اللجنة الوطنية للانتخابات. وكانت اللجنة الوطنية للانتخابات قد رفضت ترشيح مبينا بدعوى وجود مخالفات داخلية في حزبه، لكن المحكمة العليا رأت أن القرار يتعارض مع الضمانات الدستورية لحرية النشاط الحزبي، لتعيده بذلك إلى موقع المنافس الأبرز للرئيسة المنتهية ولايتها سامية صولوحو حسن.

يرى مراقبون أن هذا التطور يعكس رغم الانتقادات، فإن قدرة القضاء التنزاني على لعب دور كابح في بيئة سياسية، تتهمها المعارضة بالتضييق على خَصْم السلطة [١].

إن الانتخابات في الدول الأفريقية يصاحبها كثير من العنف وعدم الشفافية وتدخل المحكمة العليا؛ لإعادة ترشيح مبيتًا، يدل على حكم سيادة القانون قبلت اللجنة الانتخابية الوطنية في تنزانيا أوراق ترشيح لوهاجا مبيتًا، السياسي البارز من ثاني أكبر حزب معارض؛ مما يمكنه من خوض الانتخابات الرئاسية المقررة شهر أكتوبر ٢٠٢٥م بناء على أمر قضائي.

وألغى حكم أصدرته المحكمة العليا قرارًا سابقًا للجنة الانتخابيات الوطنية المستقلة (INEC) كان قد منع مبيتًا من تقديم أوراق ترشيحه بعد استبعاده. ويعني استبعاده أن الرئيسة الحالية سامية صولوحو حسن، التي تتولى منصبها منذ مارس ٢٠٢١م قد تواجه معارضة من أحزاب صغيرة فقط في انتخابات ٢٩ أكتوبر٦. [٢]

أعلنت رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات في تنزانيا القاضي جاك ويس موامبيجيلي عن تسجيل ٣٧,٦٥ مليون ناخب جديد استعداد للانتخابات العامة المقررة في أكتوبر المقبل.

وكانت اللجنة الوطنية قد أعلنت السبت ٢٦/ ٧/ أن التنزانيين موعودون لاختيار رئيس البلاد، ونواب البرلمان، وممثليهم المحليين في ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥م؛ مشيرة إلى أنه من المقرر أن يقدم المرشحون طلبات ترشيحهم بين ٩ إلى ٢٧ أغسطس ٢٠٢٥م، وقال رئيس اللجنة: ندعو جميع الأطراف المعنية إلى المشاركة في الانتخابات، واحترام القوانين واللوائح؛ موضحًا أن عدد الناخبين المسجلين في تنزانيا يبلغ

---

(١) المحكمة العليا تعيد معارضا إلى سباق الرئاسة في تنزانيا، الجزيرة نت
https://www.alzazeara.net ١٥/ ٩/ ٢٠٢٥

(٢) حكم قضائي يعيد معارضا بارزا إلى سباق الانتخابات الرئاسية في تنزانيا، مجلة قراءات إفريقية، بتاريخ ٤/ ٩/ ٢٠٢٥م.http://giraatafrica.com

٣٧,٦٥ مليون ناخب.[١]

كثير من المنظمات الحقوقية تطلب بإطلاق سراح المعارض توندو ليسو، وهو ينفي تماما الاتهامات الموجهة إليه بخيانة الدولة، ونشر معلومات زائفة، وهيئة الدفاع عنه قدمت شكوى إلى خبراء الأمم المتحدة المعنيين بالاحتجاز التعسفي، مطالبة بالتدخل والتحقيق في ظروف اعتقاله دون مبرر قانوني.

الفاعلون السياسيون في انتخابات ٢٠٢٥م

الفاعلون الأساسيون في انتخابات تنزانيا كجهات مشاركة، هي الأحزاب السياسية، ثم تأتي منظمات المجتمع المدني والإعلام والكنائس بدور إسناد وليس مشاركة. ومن أهم الأحزاب السياسية المسجلة، التي من المفترض أن تشارك في انتخابات أكتوبر ٢٠٢٥م- هي التي وافقت ووقعت على ميثاق السلوك الانتخابي Gode of Ethics، وبالتالي هي مؤهلة لترشيح أعضائها للرئاسة والبرلمان. ومن أهم تلك الأحزاب على سبيل المثال لا الحصر حزب الثورة CCM، وحزب التحالف من أجل التغيير والشفافية LACT، والجبهة المدنية المتحدة، CUF وحزب تحرير الشعب CHAVMMA، وحزب العمال التنزاني TLP. وهناك الحزب الذي تم استبعاده حزب الديمقراطية والتنمية CHADEMA بواسطة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في تنزانيا، لأن الحزب رفض توقيع ميثاق السلوك الانتخابي، وهذا التوقيع إلزامي للمشاركة في الانتخابات.

عدد المرشحين ١٧ مرشحًا، تم اعتمادهم من مفوضية الانتخابات. ومن أبرز المرشحين ساميا صولوحو حسن مرشح الحزب الحاكم CMM، ولواحاجا جوبليسون مبينا من حزب ACT، وتوندو ليسو من أكبر أحزاب المعارضة CHADEMA.

---

(١) ريهام عبد الله اللجنة الوطنية للانتخابات، تنزانيا تعلن تسجيل ٧,٦٤ مليون ناخب جديد اليوم السابع https//wwwyoumaz.com ٢٩/ ٧/ ٢٠٢٥.

المرأة الحديدية الأفريقية:

سامية صولوحو حسن امرأة أفريقية ولدت في إقليم زنجبار ذي الأغلبية المسلمة ٩٩٪ عام ١٩٦٢م وتلقت تعليمها ما بين تنزانيا وبريطانيا في مانشستر، ودخلت عالم السياسة، وأطلق عليها الإعلام الأفريقي أسماء عدّة، منها المرأة الفولاذية AFEICA CENTER، والمرأة الحازمة، والمرأة الصامدة. وصعدت إلى رئاسة تنزانيا بعد وفاة جون ماغوفولي. وقد نجحت المرأة الحديدية الأفريقية في تحسين صورة تنزانيا أمام النظام الإقليمي والدولي، واستعادت ثقة المانحين من الصناديق الإقليمية والدولية، وجذبت استثمارات في قطاع الطاقة، وأبرمت اتفاقيات جديدة مع صندوق النقد الدُّوَلِيّ، وسمحت بهامش للحريات في الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، واتبعت استراتيجية التحكم المؤسسي لمفاصل الدولة، باستقطاب بعض الكوادر بجانبها، مع مراقبة مشددة للمعارضين، وأضعفت حقوقهم بسيطرتها على مؤسسات الدولة، عندما شعرت بأن الشارع السياسي التنزاني يشكو من البطالة، وارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة والفساد السياسي.

اعتمدت استراتيجية فاعلة ومتفاعلة؛ مما أكسبها قبولًا في الداخل التنزاني، ودعم من الخارج الإقليمي والدولي؛ بما قامت به من إصلاحات في البنية التحتية، والاهتمام بالقطاع الصحي، ومحاربة الفساد، والاهتمام بصناعة التعدين، وقدمت برنامجًا انتخابيًا يتحدث عن الاقتصاد والتنمية والإصلاح السياسي والحريات واحترام حقوق الإنسان. والشعوب الأفريقية على وجه العموم، والتنزانيين على وجه الخصوص لا يهتمون كثيرًا بصيغ الحكم، ومن يحكم بقدر اهتمامهم بالحفاظ على السلم والاستقرار، وتوفير الاحتياجات الأساسية.

يظل فوز سامية الكاسح شبه مؤكد بعد خروج تندو ليسو من السباق الانتخابي، وملاحقته قضائيًا، حتى لو حكمت المحكمة لمصلحته بالعودة إلى قائمة المرشحين- يبقى أمل فوزه ضعيفًا، لأن العقل الجمعي التنزاني أخذ عليه بعض التحفظات في

بعض قضايا الفساد المالي، الذي يمثل أفيون السياسة الأفريقية، وظلت مطالبات توندو بالشفافية والإصلاح داوية، وهو يكرر شعار حرية بمقولة لا إصلاحات لا انتخابات (No Reforms, No Elections) للدلالة على أن الانتخابات في غياب الإصلاح لن تكون عادلة.

مع اقتراب التنزانيين من صناديق الاقتراع في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول المقبل- تبدو ملامح المشهد السياسي شبه محسومة، ومع تفكك المعارضة، وهيمنة الحزب الحاكم يتوقع مراقبون أن تظفر سامية لولاية جديدة بسهولة؛ غير أن ضعف المنافسة قد ينعكس على نسب المشاركة، مما يثير تساؤلات حول شرعية العملية الانتخابية.

الرئيسة سامية تسعى لإثبات أنها قادرة على الفوز بشروطها الخاصة لإسكات المتشككين في قدرة امرأة على قيادة حملة انتخابية ناجحة. ومع أن النتيجة تبدو محسومة، فإن أفريقيا ريبورت تشير إلى أن القصة الأهم تكمن في المسار، الذي سبق الانتخابات، مسار هيمنة فيه سامية على مؤسسات الدولة وأضعفت خصومها، مع الحفاظ على واجهة تعددية شكلية.[١]

القضايا الحاسمة في سباق الرئاسة والبرلمان:

وسط جدل سياسي في الداخل التنزاني، واهتمام إعلامي إقليمي ودولي- يجري سباق الانتخابات التنزانية، كما أعلنت اللجنة الوطنية في ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥م، وَسَط مخاوف حقوقية، وظهور حالات عنف، وتفاقم القمع في تنزانيا؛ مما يهدد الانتخابات.

تم وصول الفريق التحضيري للجنة الانتخابات الوطنية في تنزانيا، ومن المقرر أن تجرى تنزانيا انتخابات رئاسية في عام ٢٠٢٥م. وقد بدأت لجنة الانتخابات في إعداد المواد الانتخابية، يبلغ عدد سكان تنزانيا ٦٥ مليون نسمة، وفقا للفريق التحضيري للجنة الانتخابات، ومن المتوقع أن يتم تسجيل أكثر من ٨ مليون ناخب بالأسماء

(١) تنزانيا انتخابات محسومة سلفا أم اختيار لشرعية الرئيسة سامية، الجزيرة نت
http://www.aljazeera.net ٢٠٢٥/٩/٢٤

الحقيقية، بما في ذلك أكثر من ٢٠٠ ألف ناخب في الخارج ٢٠ ألف مركز اقتراع، التي ستبدأ في أكتوبر ٢٠٢٥م التصويت، وتطبق تنزانيا النظام الجمهوري الرئاسي، حيث تجري الانتخابات كل خمس سنوات، ويتم انتخاب الرئيس بالأغلبية البسيطة(١).

إن أصوات الشعب التنزاني من المتوقع أن تذهب إلى الحزب، الذي يلبي مطالب الجماهير في قضايا الاقتصاد، ومعالجة البطالة، وتحقيق الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والاهتمام بالبنية التحتية، وقضايا الحوكمة ومكافحة الفساد، وهناك تأثير قضايا إقليم زنجبار في الانتخابات وارد.

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن السلطات في تنزانيا كثفت من حملات القمع السياسي، مما يلقي بظلال قاتمة على إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول٢٠٢٥م. وأكدت المنظمة في تقرير صدر في يوم الإثنين ٢٠٢٥/٩/٢١م- أن الحكومة شددت قبضتها على المعارضة، ووسائل الإعلام، وأضعفت استقلالية اللجنة الانتخابية؛ مما يهدد بتقويض مصداقية العملية الانتخابية برمتها. وأشارت هيومن رايش ووتش إلى توثيقها عشرات الحالات من الاعتقال التعسفي، والاختطاف والتعذيب بحق نشطاء سياسيين وصحفيين ورجال دين، وغيرهم من منتقدي الحكومة(٢).

مع اقتراب الانتخابات العامة في ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥م، تتزايد المخاوف من أن تنزانيا تسير نحو استحقاق انتخابي محفوف بانتهاكات، تهدد مصداقيتها، فقد وثقت منظمات حقوقية محلية ودولية، أبرزها هيومن رايش وتش، سلسلة من الاعتقالات والاختفاءات القسرية والتضييق على الأحزاب المعارضة والإعلام المستقل، وَسَط اتهامات للحكومة بتقويض استقلالية الهيئة الوطنية للانتخابات.

---

(١) الانتخابات الرئاسية في تنزانيا ٢٠٢٥م الاقتراع صندوق مزود
Arabic ballotexpert.com – https://arabicbollatexpert.com

(٢) هيومن رايتس ووتش: تفاقم القمع في تنزانيا يهدد الانتخابات الجزيرة نت
https://www.aljazera.net

هذه التطورات وفق هيومن رايش ووتش- تضع مستقبل المسار الديمقراطي في البلاد، تحت مجهر المجتمع الدُّوَلِيّ، وتطرح تساؤلات حول مدى احترام تنزانيا لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وثّق مركز الحقوق القانونية، وحقوق الإنسان ما يقارب ١٠٠ حالة اختطاف وإخفاء قسري حتى مطلع ٢٠٢٥م، في حين سجل تحالف مدافعي حقوق الإنسان ٤٨ اعتداء على ناشطين، ومدافعين خلال عام ٢٠٢٤م وحده. وهذه الأرقام تكشف عن نمط مقلق، يظهر تراجعا في الحريات المدنية والسياسية في تنزانيا.(١)

بدأت الانتهاكات واضحة في حالة زعيم حزب المعارضة CHADEMA توندو ليسو، كما شملت الاعتقالات محامين وناشطين سياسيين ورجال دين، ورموز اجتماعية، وقادة منظمات المجتمع المدني واختفاء قسري لمعارضين وإعلاميين، تم استخدام التعذيب والاعتداء الجنسي في حالة Bonitace Mwangi و-Agath er Atuhaire. كما تم توثيق حالة قتل لبعض السياح، وسكان محليين. وهنالك اعتقالات وتعذيب وإيذاء جسدي في بعض مناطق التعدين. كما تم حظر بعض المنصات الإعلامية وتعليق تراخيصها، ثم فرض قيود على الكتابة وحرية النشر، خاصة الآراء والأعمدة، التي تنتقد الحكومة، وتشديد الرِّقابة على الإنترنت.

ووصلت الانتهاكات في سياق الأراضي حالات طرد قسري للسكان الأصليين، خصوصا في منطقي (دنغور ونقورو) لمصلحة الحكومة أو الشركات الخاصة. وهناك مشروع Regrow الممول من المصرف الدُّوَلِيّ، وقد واجه اتهامات الإخلاء القسري والاغتصاب والقتل ومصادره الماشية.

ينطوي التحول الاقتصادي في تنزانيا على التفاعل المعقد بين مختلف الظروف الاقتصادية، والبيئة التمكينية، بما في ذلك استقرار الاقتصاد الكلي، ومناهج استثمار الموانئ، ومستوى تطوير البيئة التحتية، وحالة التنمية البشرية (ولا سيما في التعليم

(١) عاطف عبد المولي، ديمقراطية تحت الحصار، مخاوف حقوقية من تصاعد الاعتقالات قبلي انتخاب تنزانيا جسور بوست https://susborport.com ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥م.

والصحة)، ومستوى القدرة المؤسسية.

من غير المتوقع أن ينتعش النمو إلى مستويات ما قبل الجانحة، حتى حوالي عام ٢٠٢٨م، فإن النمو المتوقع على المدى الطويل في البلاد، التي يكون كافيًا لتحقيق خفض كبير في الفقر، وتحسين سبل العيش للفئات الأكثر ضعفا[١].

بدأت (صولوحو) باستراتيجية الاحتواء، وقد تبنت الحكومة خِطَّة لتنمية طموحه (رؤية تنزانيا للتنمية ٢٠٢٥) تركز على دعم القطاع الخاص والتصنيع وخلق الوظائف، بهدف تحسين مناخ الأعمال من خلال رفع مستوى البنية التحتية، وتسهيل الوصول إلى التمويل، ورفع مستوى التعليم. وتعتمد تلك الرؤية على تعزيز الاقتصاد على تحسين بيئة الأعمال وزيادة الإنتاجية الزراعية والقيمة المضافة، وتحسين تقديم الخِدْمَات لبناء قوة عاملة ماهرة[٢].

البرنامَج الانتخابي للحزب الحاكم في انتخابات أكتوبر ٢٠٢٥م يخاطب الجماهير لحشد الأصوات للفوز في السباق الانتخابي. وبالطبع يسعى إلى كسب أصوات الناخبين للاهتمام بقضايا الاقتصاد، وتقديم حلول لمشاكل تنزانيا الاقتصادية والتنموية، باعتبار أن البرنامَج الانتخابي- هو المنفستو للتطبيق في خلال المدّة ٢٠٢٥-٢٠٣٠م؛ لأن هموم المواطن التنزاني ليس شكل الحكم سواء رئاسي أو برلماني، وليس من الذي يحكم، بل همّ المواطنين في مجال الخدمات الصحية والتعليمية، ومعالجة سبل كسب العيش والمأكل والمسكن والملبس.

ظل معدل البطالة في تنزانيا ثابتا عند ٨,٩٠ في المئة في عام ٢٠٢٣م مقارنة بنسبة ٨,٩٠ في المئة في عام ٢٠٢٢م. أما معدل البطالة في تنزانيا فبلغ متوسطًا نسبة

(١) تجربة نمو- كيف حققت تنزانيا طفرتها وباتت تتمتع بمرونة اقتصادية
https://www.argaam-com

(٢) د. جيهان عبد السلام أول رئيسة لتنزانيا كيف تواجه صلوحي تحديات الأزمة الاقتصادية خلال خمسة سنوات مقبلة، وحدة مركز رع للدراسات الاستراتيجية ٤/ ٢/ ٢٠٢٢م
https://resswgypt.com

١٠,٢١ في المئة منذ عام ٢٠٠١م حتى عام ٢٠٢٣م وقد سجل أعلى مستوى على الإطلاق بنسبة ١٢,٩٠ في المئة في عام ٢٠٠١م وأدنى مستوى قياسي بنسبة ٨,٩٠ في المئة في عام ٢٠٢٢م[١].

رؤية تحليلية لنماذج من البرنامَج الانتخابي لبعض الأحزاب:

انطلقت الحملات الانتخابية الرئاسية في جمهورية تنزانيا بداية سبتمبر ٢٠٢٥م بعد يوم واحد من إعلان اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في تنزانيا عن قَبُول ترشيح(١٧) مرشحًا لخوض الانتخابات العامة المقررة في ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥م.

من أبرز ملامح الحملات الانتخابية- ما طرحته سامية صولوحو حسن، المرشحة للرئاسة في تنزانيا عن الحزب الحاكم برنامجها الانتخابي خلال حملتها، التي انطلقت مع بداية شهر سبتمبر، وتعهدت بالتنفيذ الكامل لبرنامج حزبها الانتخابي للفترة ٢٠٢٥م – ٢٠٣٠م في حالة فوزها بالرئاسة. ووفقا لبيان صادر من الحزب فإن برنامَج الرئيسة سامية يهدف إلى بناء دولة تعتمد على ذاتها من خلال تسخير القدرات الداخلية؛ لتنفيذ أولوياتها بجد واجتهاد ومهنية ومعرفة.

تعهدت سامية أمام حشد كبير من المؤيدين في دودما، بتسريع تطوير دودوما عاصمة البلاد، وتطبيق إصلاحات شاملة في القطاع الزراعي، وحددت المجالات الرئيسية، التي ستركز عليها حكومتها على مدى السنوات الخمس المقبلة، بما في ذلك توسيع شبكة الكهرباء، وتعزيز إمدادات الطاقة من خلال نقل الكهرباء بجهد ٤٠٠ كيلو فولت من ساينز إلى دودوما.[٢]

يهتم برنامَج الحزب الحاكم حزب الثورة -CCM – chama cha Map

---

(١) معدل البطالة في تنزانيا (٢٠٠٠- ٢٠٢٣م) معطيات ٢٠٢٤

Trading Econmics https://tradingecnomics.com

(٢) قراءة في السياق الانتخابي لجمهورية تنزانيا المتحدة يوم ٢٨/ ٩/ ٢٠٢٥م، الجزيرة نت almong-cpm https://almong.com

induzi بالجانب الاقتصادي، ومحاربة البطالة بخلق وظائف لشباب ليستوعب الطاقات المهدرة لبناء الدولة الجديدة في تنزانيا، التي تقوم على سواعد أبنائها بعد تأهيلهم تأهيلا علميًا وتدريبًا، ورفع القدرات، وكذلك الاهتمام بالقطاع الزراعي في الناتج المحلي، وتعزيز الخِدْمَات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة والمياه والإسكان، مع التركيز على البنية التحتية.

أكبر حزب في تنزانيا هو حزب الثورة CCM – chama cha Mapin-duzi، فمنذ أن تم استقلال تنزانيا أصبح هو الحزب الحاكم، ويتمتع بقاعدة جماهيرية عريضة، والآن تقوده الرئيسة سامية صولوحو حسن بخطوات ثابتة، وهي أول امرأة أفريقية رأس حزب، ورأس حكومة على مستوى القارة الأفريقية، وتولت رئاسة جمهورية تنزانيا المتحدة بعد وفاة زعيم الحزب، ويركز الحزب على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

يقوم البرنامَج الانتخابي للحزب الحاكم CCM على التحول الاقتصادي الرقمي، مع إصلاحات لتعزيز الإنتاجية؛ بهدف النمو الاقتصادي بما يقارب ٧٪ سنويًا على المدى المتوسط، تهيئة المناخ الاستثماري في تنزانيا لجذب رؤوس الأموال، واتباع سياسات تنافسية.

يقوم البرنامَج الانتخابي للحزب الحاكم- على التركيز على القطاعات الخدمية الإنتاجية، مثل الزراعة والأمن الغذائي وإدخال مدخلات الإنتاج ورفع القيود عليها، باستخدام التقنية الحديثة في الزراعة وتطوير المزارع والاهتمام بالمزارعين؛ بهدف زيادة دخل المزارع ورفع مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات. ومن أهم أولويات البرنامَج التعليم حق لكل فرد تنزاني؛ للاستفادة من التقنية والحوسبة في النظام التعليمي لمواجهة تحديات الزمن القادم للحياة الرقمية والتقنية الحديثة؛ لتحسين جودة التعليم.

تعد الرعاية الصحية وشبكة الكهرباء من أهم فقرة البرنامَج الانتخابي، وهناك

وعود ملموسة لتوسيع الوصول إلى المياه الصالحة والإسكان الميسور وإقامة مساكن شعبية؛ لتوفير الخِدْمَات في المدن والأرياف، وخلق نسيج اجتماعي متجانس بين المكونات الاجتماعية والثقافية بين أفراد الشعب التنزاني؛ لصياغة الوحدة بين الأقاليم والقبائل والإثنيات والعرقيات في تنزانيا.

قدم البرنامَج خِطَّة استراتيجية طموحة لخمس سنوات قادمة، مثل إكمال البنية التحتية، الطرق والمطارات والموانئ ومشاريع سكك حديدية، مثل SGR وتطوير قطاع التعدين والسياحة بالقدر، الذي يساهم في النمو الاقتصادي، كما هو واضح في الميزانية لعام ٢٠٢٥ -٢٠٢٦م.

من أهم القضايا التي تحدث عنها البرنامَج الانتخابي لحزب الثورة- الاستقرار السياسي وقضايا إقليم زنجبار وتعزيز اتحاد الولايات والأقاليم. وقد استطاعت تنزانيا عبر التاريخ أن تعالج الانقسامات الاجتماعية بالتنشئة الاجتماعية، عبر البرامج التربوية والتعليمية؛ بقصد تحقيق مبدأ التعايش السلمي بين أفراد الشعب لتحقيق المساواة والأهداف والمقاصد. ومن أجل الوحدة التنزانية، بذلت تنزانيا إنجازا عظيما في عملية الاندماج الاجتماعي بمعدلات متوازية لدراسات عميقة عن الدولة والمجتمع لمعالجة قضايا إقليم زنجبار والانقسامات الإثنية في المجتمع؛ عبر منهج تعليمي وخطاب إعلامي لغرس قيم خيرة للأجيال و تربية وطنية راشدة للانتماء الوطني، ورسم خريطة للمستقبل جيوسياسية تنزانية؛ لتحقيق الاندماج الوطني وبناء الدولة على الرغم من أن الأصول الاجتماعية متنوعة للسكان في تنزانيا، وهي يجمعها الفضاء الأفريقي، وتمثل تنجانيقا وزنجبار حواضن اجتماعية وثقافية وتاريخية لجمهورية تنزانيا المتحدة. ويؤكد البرنامَج حق المواطنة لكل مواطن تنزاني، وتظل الهُوِيَّة هي المحور الأساسي للانتماء لدولة تنزانيا، والمجتمع التنزاني يمثل الحاضنة الفلسفية، التي تستوعب كل مواطن تنزاني.

نقاط القوة في برنامَج CCM أن الحزب يعد صاحب تجرِبة ثرة وخبرة في إدارة

الدولة، بل له نفوذ سياسي وامتداد بشري في كل الأقاليم ويسيطر منذ عقود على مقاليد السلطة والثروة، وقابض على مفاصل الاقتصاد التنزاني، ويملك مؤسسات تنفيذية قادرة على تَرْجَمَة البرنامَج الانتخابي إلى مشروعات على الأرض. وهو برنامَج طموح يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، ويخاطب المتطلبات الأساسية للمواطن التنزاني؛ مما يجعله ذا جاذبية شعبية واسعة في أنحاء مختلفة من البلاد، في المدن والمناطق الحضرية، وفي القرى والبوادي، وفي المناطق الريفية والفقيرة.

نقاط الضعف والمخاطر في البرنامَج- يحتاج إلى التمويل، والقدرة التنفيذية على محاربة البطالة بخلق وظائف، تحتاج إلى موارد كبيرة وإصلاحات هيكلية؛ مما يتطلب قروضا من الخارج، لأن الميزانية لا تسمح حسب ميزانية ٢٠٢٥- ٢٠٢٦م، والاقتراض له قيود وتبعات. في حال الفشل مع المؤسسات المانحة، مثل صندوق النقد الدولي وموافقة المصرف الدُّوَليّ- يبقى تنفيذ البرنامج صعبًا، والعبرة بالأفعال وليس الأقوال. كما يواجه البرنامَج مخاطر الحوكمة والشفافية، والتنفيذ مرهون بإصلاحات إدارية ومكافحة الفساد. ويواجه الحزب الحاكم هجمة إعلامية بتضييق الحريات والإعلام واعتقال المعارضين واستبعاد بعض الأحزاب؛ مما يؤدي إلى عدم قَبُول البرامج لدى مجموعة من أفراد الشعب والنخب السياسية، خاصة المدافعين عن حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية والحكم الرشيد. وقد يؤثر ذلك على الشراكات الدولية وموارد الدعم؛ لتنفيذ برامج الحزب الانتخابي.

تهتم المؤسسات المالية المانحة بمشاريع البنية التحتية عبر القروض المتيسرة والاستثمارات؛ لكنها تحتاج إلى مراقبة دقيقة، وإدارة مشروعات قوية، ودولة جادة في محاربة الفساد الإداري والمالي. وخلق الوظائف يتطلب إصلاحات بنيوية في بنية الدول، مثل تشجيع القطاع الخاص في ظل سياسات الخصخصة بالدخول للاستثمارات مع الدول، تتجه الدولة إلى سياسات تعليمية مواكبة وتقنية متطورة وربط التعليم بسوق العمل والاهتمام بالتدريب المهني.

نقف عند بعض البرامج الانتخابية للأحزاب المشاركة في السباق الانتخابي، إذ كل المؤشرات- تقود إلى أن حزب تشاما بيندوزي CCM هو أكثر الأحزاب حظا في الفوز بسباق الانتخابات.

والحزب الثاني هو حزب الديمقراطية والتقدم، وقد تم استبعاد الحزب، حيث أعلن مسؤول كبير في لجنة الانتخابات في تنزانيا استبعاد حزب الديمقراطية والتقدم (تشاديما)، وهو حزب المعارضة الرئيسي في البلاد من الانتخابات المقبلة، ذلك بعد أيام من اتهام زعيمه بالخيانة؛ بسبب ما أثير عن سعيه لتعطيل الانتخابات المقررة هذا العام.

وأوضح رمضاني كايليما، وهو مسؤول في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، أن حزب تشاديما لم يوقع على وثيقة قواعد السلوك، حسبما كان مقررًا، مما يلغي مشاركته في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المتوقعة في أكتوبر/ تشرين الأول. وقال: أي حزب لم يوقع على مدونة قواعد السلوك، لن يشارك في الانتخابات العامة، مضيفًا أن الحظر سيشمل أيضا جميع الانتخابات الفرعية حتى ٢٠٣٠م.[١]

السيناريوهات المحتملة الانتخابات تنزانيا ٢٠٢٥م:

يقوم مفهوم بناء السيناريوهات على إسقاط الماضي الانتخابي التنزاني، والحاضر في الساحة السياسية التنزانية لتخيل صورة البدائل المستقبلية، التي يمكن أن تتطور إليها مآلات الأوضاع السياسية وتداعيات الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تنزانيا، برؤية استراتيجية استباقية في عالم متغير دوليًا، وواقع داخلي معقد في مجتمع قبلي ومناطقي وجهوي وإثني وعرقي في تنزانيا، ليعم الاستقرار السياسي جمهورية تنزانيا، ويجب أن نفكر في المستقبل ما بعد الانتخابات عبر صياغة السيناريوهات المتوقعة.

السيناريو الأول المتوقع في الانتخابات الرئاسية- هو فوز سامية حسن

(١) شيرين عبد العزيز وأميرة زهران وتحرير معاذ عبد العزيز، استبعاد حزب المعارضة الرئيس في تنزانيا من الانتخابات من Reuters.com ٢٩/ أغسطس/ ٢٠٢٥م.

بالرئاسة، وانتصار كاسح ومريح للحزب الحاكم CCM في البرلمان، واستمرار هيمنة الحزب الحاكم شاما تشا مابيندوزي؛ لأنه يسيطر على أجهزة الدولة والمؤسسة الوطنية للانتخابات. وسبب آخر هو غياب المنافس الأقوى الذين استُبعدوا، وفرض القيود على الإعلام والتضييق على المعارضة بشتى الحيل والسبل. وفي حالة فوز الحزب الحاكم- يحدث استقرار نسبي، واستمرار السياسات الحالية.

السيناريو الثاني مشاركة محدودة للمعارضة، إذ قد تكسب بعض الأحزاب مقاعد في البرلمان، وتنال بعض الدوائر في المناطق الحضرية. وضعف التمثيل الحقيقي لقوى المعارضة- يؤدي إلى عزل تنزانيا مع الشركاء الدوليين، والمعارضة تكون متفرقة، وقد تجلس مع بعض لتكوين كتلة برلمانية موحدة واختيار زعيم معارضة. ويبقي الأمر شكليًا أو ديكوريا، وليس له تأثير على الواقع السياسي التنزاني.

السيناريو الثالث عزوف جماهير الشعب من المشاركة في الانتخابات أو المقاطعة أو احتجاج من المعارضة كسلوك رمزي، (لا انتخابات دون إصلاحات). وبالطبع ذلك له أثر في عدم شرعية الانتخابات، وربما ظهرت احتجاجات سلمية في بعض مناطق نفوذ أحزاب المعارضة؛ تعبيرا عن الرفض، ويصاحب ذلك الطعن في نتائج الانتخابات.

السيناريو الرابع قد يصاحب الانتخابات تدخل المنظمات الدولية والإقليمية؛ بغرض الرِّقابة الدولية. وتظهر ملاحظات من المنظمات الحقوقية الدولية- تضغط على الدول المانحة عبر تقارير إعلامية دولية أو المطالبات الداعية بالإصلاح في القوانين الانتخابية.

السيناريو الخامس إذا لم تستجب الحكومة للإصلاحات الانتخابية- يمكن أن تزداد أعمال العنف بين الجماهير، وتظهر مصادمات وصراعات واضطرابات مجتمعية معقدة، ومواجهات مشتعلة وتوترات داخلية عصية على السيطرة، وتظهر الاضطرابات وتنفجر الاحتجاجات لا سيما في المناطق الحضرية والمدن، حيث القِوَى

الحديثة، التي تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتسعى للتحول الديمقراطي، وتملأ الشوارع مظاهرات، والحكومة لن تقف مكتوفة الأيدي، بل ستتدخل بالضرب على المواطنين، وقتل المتظاهرين واعتقال المعارضين وإسكات الإعلام وقطع الإنترنت في أنحاء الجمهورية؛ بحجة حفظ الأمن، وقد يؤدي الحظر لتصاعد العنف و تعطيل الانتخابات أو تأجيلها.

خاتمة:

تعد انتخابات تنزانيا للعام ٢٠٢٥م محطة مفصلية في مسار التحول الديمقراطي، والتجربة الديمقراطية الحديثة في البلاد، وتتطلع النخب السياسية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والجماهير نحو المشاركة في الانتخابات كاستحقاق وحق ديمقراطي.

قدمت الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات برنامَج طموح- يهتم بالقضايا الاقتصادية ومعالجة البطالة والبطالة، وطرحت الديمقراطية كخيار لقضايا الحريات واحترام حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة، الذي سهرت الأحزاب السياسية التنزانية بأن يكون هو نظامًا للحكم في المدّة المقبلة، واحترام التعددية السياسية، والمحافظة على التجربة الليبرالية؛ باعتبار أن تنزانيا دولة قائدة في النظام الإقليمي الأفريقي.

في ضوء هذه المعطيات فإن نتائج الانتخابات المقبلة- هي التي تحدد من يحكم تنزانيا، بل سترسم ملامح المرحلة القادمة ٢٠٢٥- ٢٠٣٠م. والمؤشرات تؤكد فوز الحزب الحاكم، CCM وتجديد الثقة إلى مدّة ثانية لسامية حسن. ويتوقع أن تحقق التوازن بين الاستقرار الداخلي والتطور الديمقراطي؛ لذا تعتبر انتخابات أكتوبر ٢٠٢٥م اختبارًا حقيقيًا للتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي لمستقبل الديمقراطية في تنزانيا.

المراجع:

١. د. حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، الناشر مركز ودراسات المستقبل الأفريقي، الطبعة الأولى، بتاريخ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ١٢٢.

٢. فرانسيس فوكاياها، نهاية التاريخ وخاتمة البشر، تَرْجَمَة حسن أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، تاريخ ١٩٩٢م، ص٥٤.

٣. تنزانيا تحديد موعد الانتخابات مع استبعاد حزب المعارضة، وزعيمها، الجزيرة نت ٢٧/ ٧/ ٢٠٢٥م https:// wwwa.aljazera.net

٤. الأزمة السياسية في تنزانيا وانعكاساتها على الانتخابات العام ٢٠٢٥م https://alatarike.org

٥. المحكمة العليا تعيد معارضًا إلى سباق الرئاسة في تنزانيا، الجزيرة نت https://www.alzazeara.net 15/9/2025م

٦. حكم قضائي يعيد معارضًا بارزا إلى سباق الانتخابات الرئاسية في تنزانيا، مجلة قراءات أفريقية، بتاريخ ٤/ ٩/ ٢٠٢٥م. http://giraatafrica.com

٧. ريهام عبد الله اللجنة الوطنية للانتخابات، تنزانيا تعلن تسجيل ٧,٦٤ مليون ناخب جديد اليوم السابع https//wwwyoumaz.com ٢٠٢٥/٧/٢٩م.

٨. تنزانيا انتخابات محسومة سلفا أم اختيار لشرعية الرئيسة سامية، الجزيرة نت http://www.aljazeera.net 24/9/2025

٩. الانتخابات الرئاسية في تنزانيا ٢٠٢٥م الاقتراع صندوق مزود -Ara bic ballotexpert.com – https:// arabicbollatexpert.com

١٠. هيومن رايتس ووتش: تفاقم القمع في تنزانيا يهدد الانتخابات الجزيرة نت https://www.aljazera.net

١١. عاطف عبد المولي، ديمقراطية تحت الحصار، مخاوف حقوقية من تصاعد الاعتقالات قبيل انتخابات تنزانيا جسور بوست https://susborport.com 30 سبتمبر ٢٠٢٥م.

١٢.تجربة نمو– كيف حققت تنزانيا طفرتها وباتت تتمتع بمرونة اقتصادية https://www.argaam-com

١٣.د. جيهان عبد السلام أول رئيسة لتنزانيا كيف تواجه صلوحي تحديات الأزمة الاقتصادية خلال خمس سنوات مقبلة، وحدة مركز رع للدراسات الاستراتيجية ٤/ ٢/ ٢٠٢٢م https://resswgypt.com

١٤.معدل البطالة في تنزانيا (٢٠٠٠-٢٠٢٣م) معطيات ٢٠٢٤ Trading Econmics

https://tradingecnomics.com

١٥.قراءة في السياق الانتخابي لجمهورية تنزانيا المتحدة يوم ٢٨/ ٩/ ٢٠٢٥م، الجزيرة نت almong-cpm

https://almong.com

١٦.شيرين عبد العزيز وأميرة زهران وتحرير معاذ عبد العزيز، استبعاد حزب المعارضة الرئيس في تنزانيا من الانتخابات من Reuters.com ٢٩/ أغسطس/ ٢٠٢٥م.